**استفتاء بريطانيا والاتحاد الأوروبي**

**د.خليل حسين**

**أستاذ القانون الدولي والدبلوماسي في الجامعة اللبنانية**

**بيروت: 9-5-2016**

 بعكس ما هو معروف ومتداول، انطلقت فكرة الاتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية ، وبالتحديد من رئيس الوزراء البريطاني آنذاك ونستون تشرشل، في خطاب له في زيورخ بسويسرا في العام 1946. وبذلك ففكرة الاتحاد الأوروبي الحالية مقترح بريطاني ،رغم تخلف بريطانيا عن بداياته العملية في العامين 1952 و1957، عبر السوق المشتركة للفحم والصلب، والاتحاد الجمركي ، ورغم توجيه الدعوات لها، لم تنضم إلى الاتحاد الجمركي ، لما اعتبرت نفسها ندا لموسكو وواشنطن . أو بحسب أحد مهندسي معاهدة روما المؤسسة للاتحاد الأوروبي الفرنسي جان مونيه ، أن بريطانيا ليست على استعداد لمشاركة فرنسا المهزومة ثمار النصر. وبذلك فسحت لندن المجال لباريس تزعم الاتحاد ومن بعدها ألمانيا بعد الوحدة.

 واليوم يأتي الاستفتاء المقرر في 23 يونيو / حزيران القادم ، ليفسر التذمر والتبرم البريطاني من وضعها داخل الاتحاد، وليرسم منعطفا فارقا في الحياة السياسية البريطانية خاصة والأوروبية عامة ، بخاصة في ظل الأوضاع التي تمر فيها أوروبا جراء العمليات الإرهابية التي وجهت إليها مؤخرا.

 أن التنافس على الزعامة الأوروبية بلغ أوجه، ويعتبر تهديد بريطانيا الأخير بالانسحاب من الاتحاد وجها من أوجه التنافس، وصورة لصراع عميق بينها وبين الدول الأوروبية الأخرى تحت قيادة فرنسا وألمانيا. وما عزز هذا الصراع خصوصية بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي لأسباب متعددة منها السياسي والتاريخي والجغرافي, ومحاولتها المشاركة في الاندماج الاقتصادي ، دون الاندماج السيادي ، بينما تسعى فرنسا وألمانيا لفدرالية أوروبية كاملة تحت قيادتيهما لتصبح فيه المؤسسات الأوروبية فوق سيادة الدول. كما أن المشكلة هي في سعي بريطانيا لتعميم هذه الخصوصية في الاتحاد الأوروبي لتصبح قاعدة، بحيث تأخذ كل دولة من الاتحاد ما تريد وتترك ما تشاء ،وبالتالي لا يتم الاندماج الكامل ، ما يناقض المصالح الجوهرية لكل من باريس وبرلين.

 وفي خضم هذه النزعات الصراعية المستترة تارة والمعلنة تارة أخرى، يثار السؤال عن مدى تأثير الخروج البريطاني إذا أيده الاستفتاء؟.لكن في المقابل إن التدقيق في السياق البريطاني مع سياقات الوحدة، يظهر أن بريطانيا ظلت عمليا وفعليا لقرابة عقدين من الزمن خارج الاتحاد بين الأعوام 1957 و1973، وهي بالتالي لم تدخله أصلا. فبريطانيا خارج منطقة اليورو، ومنطقة شنغن، وغائبة عن الكثير من المؤسسات والسياسات، وبالتالي إن الخروج سيفضي إلى تراجع معنوي وسياسي وبعض الأضرار الاقتصادية ليس الا، وبالتالي لن تكون الخطوة كارثية. وما يعزّز تلك الصورة ،أن بريطانيا التي تحتفظ بنصف تجارتها الخارجية مع أوروبا ،لن تخرج من السوق الأوروبية المشتركة حتى ولو خرجت من اتفاقية الاتحاد الأوروبي، لأن الاتفاقيات اللاحقة في أوروبا لا تستبدل أو تلغي الاتفاقيات السابقة ، وبالتالي ستجد نفسها في الإطار الذي فرض عليها طلب الانضمام للسوق الأوروبية سابقا. وبالتالي لو خرجت لأسباب تكتية ستعود بشروط إستراتيجية أفضل.

 لقد ناقشت قمة الاتحاد الأوروبي في يونيو/ حزيران الماضي، النوايا البريطانية، وأكدت أن ثمة طرق كثيرة للاندماج، فالذين يودّون الذهاب بالوحدة إلى أقصى الحدود يمكنهم ذلك، والذين لا يريدون التقدم أكثر فستحترم آراؤهم. بمعنى أن الرسالة الموجهة لبريطانيا افعلوا ما يحلو لكم ، فنحن ذاهبون إلى وحدة أعمق. وهذا ما تعبر عنه بعض الشخصيات المؤثرة في أوروبا ، كرئيس الوزراء الفرنسي الأسبق ميشيل روكارد .
 إن التنافس غير المعلن بين الدول الأوروبية الكبرى وتضارب الطموحات والمصالح، لم يمنع الاتحاد الأوروبي من ترسيخ السلام بين فرنسا وألمانيا، ومحاولة حماية القارة الأوروبية من الهيمنة الأميركية، وإقامة دولة القانون بشروط كوبنهاغن 1993، والدأب على تطوير اقتصادات الدول الفقيرة كاليونان وأيرلندا، والتمدد في توحيد أوروبا حتى وحدة 28 دولة.

 إن قراءة متأنية للواقع الأوروبي ، تظهر أن المخاطر التي يمكن أن تواجه الاتحاد ، ليس الانسحاب البريطاني في حال أيَّد البريطانيون ذلك، بل تلاعب بعض القيادات السياسية الأوروبية بالقضايا الأوروبية بهدف كسب أصوات الناخبين ، ما يؤثر في ثقة المواطنين الأوروبيين نحو الوحدة المفترضة.  إضافة إلى ذلك ثمة ثابتة في السياسات البريطانية مفادها، أن لندن ترى نفسها اقرب إلى شواطئ الولايات المتحدة الأميركية ، منها إلى شواطئ النورماندي، وبالتالي هي ليست معنية بالولايات المتحدة الأوروبية بقدر ما هي معنية بسياسات الولايات المتحدة الأميركية ،رغم بعد المسافات، باختصار إنها معاندة التاريخ والجغرافيا أيضا التي حاولت وتحاول لندن المضي بها، وبالتالي إن التهويل الممارس من قبل لندن لا يعدو كونه صراخ، لن يغيّر في أمر أوروبا شيء يذكر.